

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

(فأما قول بعضهم : زبرذج فَـقَـلَّـبُ لَحَقَ الكلمة ضرورة في بعض الشعر ولا يقاس) فدلَّـ ذلك على استكراههم ذواتَ الخمس لإفراط طولها فأوجبت الحالُ الإقلالَ منها وقَدَبَضَ اللسان عن الذَّطُّقِ بها إلا فيما قلَّـ ونَزَّرُ ولما كانت ذوات الأربعة تليها وتتجاوز أعدل الأصول - وهو الثلاثي - إليها مسَّـها بفُـرُّبها منه قلةُ التصرف فيها غيرَ أنها في ذلك أحسنُ حالاً من ذوات الخمسة لأنها أدنى إلى الثلاثة منها .

وكان التصرُّفُ فيها دون تصرف الثلاثي وفوقَ تصرُّف الخماسي ثم إنهم لما أمسَّـوا الرباعي طرفاً صالحاً من إهمال أصوله (وإعدام حال التمكن في تصرفه) تخطَّـوا بذلك إلى إهمال بعض الثلاثي لا من أجل جفاء تراكيبه لتقارُّبه (نحو صص و صس) لكن من قبل أنهم حَذَّـوه على الرُّباعي كما حَذَّـوا الرباعي على الخماسي ألا ترى أن (لَجع) لم يُهْمَلْ لثقله فإن اللام أخت الراء والنون وقد قالوا : نجع (فيه) ورجع (عنه واللام أخت الحرفين وقد أَهْمَلت في باب اللج) فدلَّـ على أن إهمالَ (لجع) ليس للاستثقال بل لإخلالهم ببعض أصول الثلاثي لئلا يخلو هذا الأصلُ من ضَرَبٍ من الإهمال مع شياعه (واطَّـرادُه) في الأصلين اللذين فوقه كما أنهم لم يُخْذَلُوا الخماسي من بعض تصرُّف بالتحقير والتكسير والترخيم فعُـرِفَ أن ما أَهْمَل من الثلاثي لغير قُبُحِ التأليف نحو : (صث) و (نص) و (نذ) و (دث) إنما هو لأن محلَّـه من الرباعي محلَّـ الرباعي من الخماسي فأتاه ذلك القَدَر من الجمود من حيث ذلك كما أتى الخماسي ما فيه من التصرُّف (في التكسير والتحقير والترخيم) من حيث كان محلَّـه من الرباعي محلَّـ الثلاثي وهذه عادةُ للعرب مألوفة وسنةٌ مسلوكة إذا أعطوا شيئاً من شيء حُكِّمَ ما قابِلوا ذلك بأن يُعْطُوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه أمانةً بينهما وتتميماً للشَّبَـة الجامع لهما (ألا تراهم لما شبَّـهوا الاسم بالفعل فلم يصرفوه كذلك شبَّـهوا الفعل بالاسم فأعربوه) .

وإذ قد ثبت أن الثلاثي في الإهمال محمولٌ على حكم الرباعي فيه لقُـربه من الخماسي (بقي علينا أن نورد العلة) التي لها استعمل بعض الأصول من الثلاثي والرباعي والخماسي دون بعض .

وقد كانت الحالُ في الجميع متساوية .

فنقول : اعلم أن واضعَ اللغة لما أراد صَوِّغَها وترتيبَ أحوالها هَجَمَ بفكره على

جميعها ورأى بعين تَصَوُّره وجوه جُمِّلها وتفاصيلها فعلم أنه لا بدَّ من رفُض ما